

Distr.: General
12 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١٥٩ من جدول الأعمال

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين
عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي
ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين
المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من
الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول
المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
الجمعية العامة

يشرفني أن أحيل رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة من القاضي
دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر المرفق). وتتصل الرسالة مباشرة
بقدره المحكمة على إنجاز عملها.

ويفيد الرئيس بايرون في رسالته أن الاتحاد الروسي يعتزم ترشيح قاض بدلا من
القاضي سيرجي ألكسيفيتش إيغوروف عندما يستقيل من المحكمة. ويطلب الرئيس بايرون
بأن يُسمح للقاضي إيغوروف، على الرغم من تعيين من يخلفه، بمواصلة العمل في المحكمة
الدولية إلى حين الانتهاء من القضايا التي كلف بها. وبالتالي، ستضم المحكمة قاضيين دائمين
من الاتحاد الروسي يعملان في الوقت نفسه. وقد طلب أيضا أن تسمح الجمعية العامة بتقييد
للحظر القانوني المفروض على عمل قاضيين يحملان الجنسية نفسها، في المحكمة الدولية، في
الوقت نفسه.



وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض رسالة الرئيس بايرون على أعضاء الجمعية العامة.
وأرجو أن تنظر الجمعية في هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة بغية تزويد المحكمة بالاستمرارية
واليقين اللازمين لإنجاز عملها بكفاءة.

(توقيع) بان كي - مون
الأمين العام

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

أتوجه إليكم بهذه الرسالة إلحاقاً برسالي المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ التي أوضحت فيها الحاجة لتعيين قاضٍ إضافي في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وإضافة إلى اقتراحاتي باللجوء إلى القضاة الدائمين السابقين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو إلى القضاة المخصصين المدرجة أسماؤهم في قائمة المحكمة الدولية من أجل تعيين قاضٍ إضافي، فإن خياراً ثالثاً قد ظهر الآن: فقد أعرب لي الاتحاد الروسي عن رغبته في ترشيح قاضٍ دائم ليحل محل القاضي إيغوروف الذي أعرب عن رغبته في العودة إلى وطنه بعد الانتهاء من القضايا المكلف بها حالياً.

وفي رسالي المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ الموجهة إلى وزارة الخارجية الروسية، أشرت إلى أن المحكمة ستؤيد هذا الطلب بشرط أن يكون القاضي مستعداً للانضمام إلى المحكمة في غضون الشهرين المقبلين بحيث يمكن تكليفه بالمحاكمات الجديدة المتبقية التي من المفترض أن تبدأ جميعها في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وقد تلقيت رداً مؤرخاً ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ يفيد بأن الاتحاد الروسي "يقبل الاقتراح القائل بتعيين قاضٍ بديل يبدأ عمله في غضون الشهرين المقبلين". ومع وضع هذا التعهد في الاعتبار، فإنني بالتالي أؤيد الطلب الروسي بتعيين قاضٍ دائم ليحل محل القاضي إيغوروف. وينبغي أن ينضم هذا القاضي إلى المحكمة في أقرب وقت ممكن وأن ينضم إلى هيئة المحكمة في واحدة أو اثنتين من القضايا الجديدة.

وقد وافق القاضي إيغوروف على تقديم استقالته لتسهيل العملية. ومن أجل كفالة أن ينجز القاضي إيغوروف عمله في القضايا المكلف بها والتي لا تزال في مرحلة صياغة الأحكام، سيتعين أن يأذن له مجلس الأمن بالانتهاء من هذه القضايا، على الرغم من استقالته، وبصرف النظر عن أحكام الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة. وقد استخدم مجلس الأمن إجراء مماثلاً، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالقرار ١٤٨٢ (٢٠٠٣).

(توقيع) دنيس بايرون

الرئيس